إعلان

100 ألف طالب سوري مهدَّدون بالبقاء خارج مدارس لبنان

وليد حسين | الأربعاء 2025/08/27

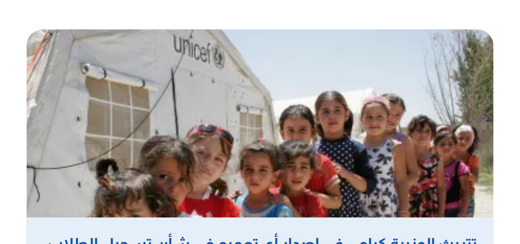

تتريث الوزيرة كرامي في اصدار أي تعميم في شأن تسجيل الطلاب السوريين في انتظار قرار الحكومة (Getty)

إعلان

الأولوية بالنسبة لوزارة التربية هي إطلاق العام الدراسي للطلاب اللبنانيين في 15 أيلول المقبل. أما في ما يتعلق بالطلاب السوريين، فالأمور معقدة جداً، وقد يحرم نحو مئة ألف طالب من التعليم هذا العام. صحيح أن وزيرة التربية ريما كرامي أعلنت قبل أيام أنها لن تقدم على أي تغيير قياساً بالعام الدراسي الماضي في ما يتعلق بالسوريين، وأنها تنتظر القرارات التي ستصدر عن الحكومة، إلا أن الأمور هي في الواقع أكثر تعقيداً من قرار حكومي في شأن قضية بحجم طلاب اللاجئين السوريين.

بحسب المكتب الإعلامي لكرامي، بعد بدء العام الدراسي للطلاب اللبنانيين، سيصار إلى تسجيل الطلاب السوريين النظاميين كما جرى في العام المنصرم، إلا إذا اتخذت الحكومة قرارات مغايرة، وفق ما تؤكد مصادر مطلعة لـ"المدن". وتضيف أن كرامي تتريث في اصدار أي تعميم يتعلق بتسجيل الطلاب السوريين. والمقصود أبناء النازحين السوريين وليس الطلاب الذين لديهم إقامات شرعية في لبنان.

عدم تجديد أوراق اللجوء

قضية الطلاب السوريين متشعبة، وباتت مرتبطة بقرار العودة الطواعية وما سيصدر عن الحكومة اللبنانية. ففي العام المنصرم جددت المفوضية السامية للاجئين أوراق اللاجئين لسنة واحدة، وليس لثلاث سنوات، كما كان يحصل سابقاً. ولم يعرف بعد إذا كانت الحكومة اللبنانية ستوافق على تجديد الأوراق لسنة إضافية، رغم أن مصادر أممية ترجح أن يصار إلى تجديد أوراق النازحين في غضون نهاية السنة الجارية. فبحسب خطة الاستجابة التي وضعت لمساعدة لبنان، وبحسب الدراسة التي جرت سابقاً حول أعداد السوريين المحتملة للعودة الطواعية، يفترض أن يعود إلى سوريا نحو 300 ألف لاجئ قبل نهاية العام الجاري. وثمة ضغوط على المفوضية لإعادة مراجعة أرقامها وبياناتها حول أعداد اللاجئين، لاسيما أن البيانات غير محدثة منذ العام 2016. وتجديد أوراق اللاجئين مرتبط بمدى تجاوب المفوضية، وبالقرارات التي ستصدر عن الحكومة السورية في ما يتعلق بعودة اللاجئين.

إشكاليات الأعداد وانخفاضها

مصادر مطلعة على النقاشات الدائرة حالياً في المناطق التربوية في وزارة التربية حول موضوع الطلاب السوريين أكدت لـ"المدن" أن المناطق التربوية تشهد حراكاً لكيفية التعامل مع الموضوع. وكل مدير مدرسة يتصل للاستفسار يقال له إن عليه أن يضع في الحسبان أنه سيسجّل الطلاب للعام المقبل، لكن وزيرة التربية لم تحسم أمرها وتوجهاتها بعد.

وتشرح المصادر أن نسبة الطلاب السوريين الذين لديهم أوراق لجوء صادرة عن المفوضية تصل إلى نحو 75 بالمئة من الطلاب، أما الذين يملكون اقامات شرعية فنسبتهم لا تتجاوز 15 بالمئة، فيما المتبقون لا يملكون أي أوراق. وإذا لم تجدد المفوضية أوراق اللاجئين للعام المقبل، فسيتعذّر تسجيل الطلاب في المدارس. ففي العام المنصرم، اتخذت الحكومة قراراً بتسجيل الطلاب الذين لديهم أوراق رسمية. وكان من تبعات هذا القرار انخفاض أعداد الطلاب من نحو 170 ألف طالب إلى نحو مئة ألف طالب (انخفاض العدد مرتبط أيضاً بعودة جزء من اللاجئين إلى سوريا).

وتضيف مصادر متابعة للملف أنه من المتوقع انخفاض العدد إلى أقل من سبعين ألف تلميذ في العام الدراسي المقبل. لكن في حال استمرار الوزارة في قرار تسجيل الطلاب الحاصلين على تجديد وثائقهم من الأمم المتحدة وحدهم، وفي حال عدم تجديد هذه الوثائق، فهذا يعني أن لا تعليم للسوريين. فالذين لديهم إقامات شرعية لا يشكلون نسبة تمكّن وزارة التربية من فتح مدرسة لهم. إذ يفترض ألا يقل عدد الطلاب عن 100 طالب لافتتاح مدرسة بعد الظهر.

ووفق المصادر، لجأ نحو مئة ألف سوري علوي إلى شمال لبنان، وهم موزعون بين منطقتي عكار وجبل محسن، وبينهم ما لا يقل عن 10 آلاف طالب. وهؤلاء سيبقون بلا تعليم، متروكين لرحمة الجمعيات ومنظمة اليونيسف. ولا أحد يتحدث عنهم وعن حق الأطفال في التعليم، لاسيما أن لبنان موقع على المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل.

غموض منظمة اليونيسف

وتشير المصادر إلى أن عدد الطلاب المحتملين للعام المقبل لا يمكن تحديده قبل حل المشكلات الآنفة الذكر، رغم أن كل المؤشرات على مستوى المدارس تدل إلى أن العدد سينخفض هذا العام، كما يتبين من أعداد أهالي الطلاب الذين يطلبون إفادات مدرسية لأطفالهم. فبحسب مدراء مدارس في البقاع والشمال، ثمة عائلات بأكملها طلبت إفادات للعام الدراسي. فبعضهم أبلغوا أنهم سينتقلون إلى مدارس خاصة، وبعضهم الآخر لم يفصحوا عن السبب، وعما إذا كان الهدف هو العودة إلى سوريا.

لا معلومات حول عدد الطلاب في الخاص. فاليونيسف موّلت الجمعيات ومدارس خاصة لتعليم الطلاب على قاعدة دخولهم إلى المدارس حتى لو كانوا لا يستطيعون الحصول على إفادة رسمية. وكان هذا الحل السريع والمؤقت للعام المنصرم بعد قرار الحكومة عدم قبول تسجيل الطلاب الذين ليس لديهم إقامات ومستندات شرعية. انخفاض عدد الطلاب في المدارس الرسمية ترامن مع تمويل منظمة اليونيسف مدارس خاصة وجمعيات. وكانت النتيجة أن كرس قرار الحكومة نوعاً من نظام تعليم موازٍ للسوريين لكن غير قانوني. إذ لا يمكن هؤلاء الطلاب الحصول على شهادة أو إفادة رسمية من لبنان.

"المدن" تواصلت مع مكتب بيروت في منظمة اليونيسف للاستفسار عن أعداد الطلاب السنة الماضية وكيف موّلت المنظمة العام الدراسي، وكم بلغ عدد الطلاب في القطاع الخاص، بعد قرار الحكومة الآنف الذكر، وإذا كانت المنظمة ستمول تعليم السوريين العام المقبل. لكن جواب المنظمة أتى عاماً وسطحياً ولم يتضمن أي معلومة حول أعداد الطلاب في القطاع الخاص.

أتى جواب اليونيسف عاماً وتعوزه الشفافية وهو: "تواصل اليونيسف العمل جاهدة على دعم حق جميع الأطفال في لبنان، من لبنانيين وغير لبنانيين، في التعليم باعتباره حقًّا أساسيًا وأولوية إنسانية. وفي ظل التحديات التي تواجه تمويل قطاع التعليم في السنوات الأخيرة، نؤكد دعمنا لوزارة التربية والتعليم العالي لضمان توفير ميزانية تمويل داخلية مستدامة ويمكن التنبؤ بها، كما نواصل عملنا مع الجهات المانحة الداعمة لقطاع التعليم على تأمين استمرار الدعم اللازم للعام الدراسي 2025-2026، حتى لا يُحرم أي طفل من فرصته في التعلّم".

وأضافت: "منذ العام 2011، تعمل اليونيسف على تعزيز النظام التعليمي الرسمي في لبنان، وستواصل دعمها للتعليم الرسمي العام. نحن ملتزمون بالعمل ضمن النظام التعليمي الوطني وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي لضمان الوصول العادل والمنصف إلى التعليم، خصوصاً للأطفال الأكثر ضعفاً، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو مكان إقامتهم". ومنذ العام 2022، تقوم اليونيسف بتمويل آلية " الصندوق الانتقالي للتربية " (TREF) التي اعتمدتها الوزارة لدعم مرحلة التحول وتعزيز المرونة والحوكمة الفاعلة في قطاع التعليم، بالشراكة مع اليونيسف والشركاء المساهمين، بهدف المساعدة في تعزيز الحوكمة والشفافية والكفاية وتحسين نتائج التعلم للأطفال في قطاع التعليم عموماً والرسمي بالتحديد، وتوفير مسارات تعليمية مرنة ومتعددة (التعليم غير النظامي) للأطفال غير الملتحقين بالمدارس".

الأكثر قراءة

بالفيديو: بنشعي ومتحف الحيوانات المحنّطة تجربة...

بروتوكول جديد يربط الذكاء الاصطناعي بالعالم

مطالب بحظر لعبة Roblox: تصاعد حالات التحرش والمشاه...

مخيمات لبنان: هل تُلحق المؤسسات الصحية برام الله؟

إعلان

تابعنا عبر مواقع التواصل الإجتماعي

إشترك في النشرة الإخبارية ليصلك كل جديد

اشترك معنا في نشرة المدن الدورية لتبقى على اتصال دائم بالحدث

أدخل بريدك الإلكتروني

اشترك الآن

إعلان

جريدة "المدن" الإلكترونية جريدة إلكترونية مستقلة مقرها بيروت تمثل التيار المدني اللبناني والعربي

روابط سريعة

معلومات

النشرة البريدية

خطوة بسيطة وتكون من المطلعين على الخبر في لحظة ظهوره

أدخل بريدك الإلكتروني

اشترك

© جميع الحقوق محفوظة لموقع المدن 2025 محتويات هذه الجريدة محمية تحت رخصة المشاع الإبداعي